



العدالة الصحية وشركات لقاح كورونا



إعداد/ دينا أيمن
مصطفى عماد



العدالة الصحية وشركات لقاح كورونا

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسه أهلية - مشهورة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©

FDHRD





المقدمة

تعتبر جائحة فيروس كورونا (أو كوفيد-19 وفقاً لمنظمة الصحة العالمية) التي أدت لانتشار فيروس كورونا من مدينة ووهان في الصين لأول مرة في أوائل شهر ديسمبر 2019 ثاني أكبر جائحة أدت لخسائر في الأرواح، ويسبقها في ذلك الانفلونزا الإسبانية التي ظهرت في عام 1918 و هي جائحة إنفلونزا قاتلة انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى في أوروبا والعالم وخلفت ملايين القتلى. أفادت التقارير المرسلة من السلطات الصحية في الصين إلى منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019 بوجود تجمع مرضي لإصابات بذات رئة فيروسية مجهولة السبب في مدينة ووهان الواقعة ضمن مقاطعة خوبي، وبدأ التحقيق في أوائل يناير عام 2020.

الأمر الذي أدي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية رسمياً في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول التفشي إلى جائحة يوم 11 مارس 2020 حيث أُبلغ عن أكثر من 194 مليون إصابةً بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 27 يوليو 2021، تتضمن أكثر من 4,170,000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من مليون مصاب. وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضرراً من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.

و مع تفشي الجائحة وجد رؤساء الدول أنفسهم مجبورين علي فرض بعض الاجراءات الاحترازية التي قد تقلل من تفشي الفيروس ومنها : فرض حظر التجول في البلاد المختلفة، إغلاق المحال التجارية و العمل علي تطبيق قواعد التباعد الإجتماعي و الحرص علي ارتداء الكمامة للحد من انتشار الفيروس. أدي انتشار فيروس كورونا إلي فرض واقع جديد مختلف يتطلب من كل فرد الالتزام بارتداء الكمامة و الحرص علي الاجراءات الاحترازية، و كان لفيروس كورونا تأثير في نواحي الحياة المختلفة حيث أدي إلي تحول معظم المعاملات البشرية إلي معاملات إلكترونية لا تطلب التفاعل البشري مثل الدراسة، الذهاب إلي أماكن العمل و حتي الذهاب إلي الأطباء حيث أصبح الأطباء يقدمون استشارتهم الطبية إلكترونياً "أونلاين" لتجنب التعامل البشري و الحرص علي تطبيق التباعد الإجتماعي.

أدي ظهور وتفشي الفيروس إلي بدأ العلماء في البحث و التطوير للوصول إلي لقاحات حتي تستمر البشرية في ظل الوباء الجديد و يتم الحد من أعداد الخسائر البشرية التي وصل إلي آلاف حالات الوفاة بفيروس كورونا في العديد من الدول. قد تقلل اللقاحات من أعراض الفيروس عند الإصابة به و لكنها لا تمنع الإصابة به مما يوجب الالتزام بالاجراءات الاحترازية حتي في ظل وجود اللقاحات.

ومن التداعيات التي خلفتها كورونا أن ظهرت فوارق في عدالة توزيع لقاحات كورونا بين شعوب الأمم المتقدمة والنامية، رُغم الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه المشكلة وتحقيق هدف منظمة الصحة العالمية بتطعيم 40% من السكان في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى بحلول نهاية السنة، إلا أن السبب البارز لإعاقه الوصول للهدف المرجو هو أن الشركات المنتجة للقاح لا يعينها سوى الربح المالي. هذا التميز في توزيع اللقاح يتعارض مع الحق في الحياة أي وحقوق الإنسان العالمية.

فيناقش هذا التقرير الأزمة التي تسببت بها شركات الأدوية متعددة الجنسية في توزيع اللقاحات وتأثيرها على الحق في الصحة الذي يعتبر من حقوق الإنسان، من خلال التنافس على الربح دون اعتبار للأوضاع الاقتصادية بين الدول.



أولاً: الحق في الصحة حق أصيل من حقوق الإنسان

يرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة، فإن أي مساس بهذا الحق يؤدي إلى الموت الحتمي. ولما كان الأساس القضاء على أي مرض يحتم العلاج والرعاية فإن التوصل لأي لقاح مرتبط بأي مرض مستجد- وخاصة وإن كان واسع الانتشار- يستوجب سرعة توزيعه دون تمييز. وتوضح منظمة الصحة العالمية (WHO) أن الحق في الصحة يعني أن الدول يجب أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان. ولا يعني الحق في أن يكون موفور الصحة.

أ- الحق في الصحة في الاتفاقيات الدولية

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الصحة إذ تنص المادة 25 منه على أن: **"لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية..."** كما أشارت المادة 25 إلى أنه على الدولة اتخاذ تدابير لضمان تمتع جميع المواطنين بمستوى معيشي مناسب، فيما يخص المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية؛ كعناصر أساسية لمستوى معيشي مناسب على صعيد الصحة والرفاهية.

وتعرف المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الصحة باعتباره **"حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه"**. وأفادت الفقرة (ج) أنه على يقع على عاتق الدولة أن توفر **"الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها"** وكذلك أضافت الفقرة (د) **"تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض"**.

أكدت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 على الحق في مستوى مناسب من الصحة، كما حظرت الحرمان منه أو ربط التمتع به بانتفاء الفرد إلى أصل عرقي معين. ونصت المادة (5) من الاتفاقية على أن **"... تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله،... ولاسيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: ... (هـ) ... "4" حق التمتع بخدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية؛..."**

وترسم بعض الاتفاقيات الأخرى المرتبطة بموضوعات معينة الحق في الصحة في ثناياها مثل: (الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً 1971/ الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية/ الإعلان الخاص بحقوق المعوقين/ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1987/ اتفاقية حقوق الطفل 1989/ مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية (1991)

ما يمكن استيعابه أن التعريف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يقدم تحديداً لمحتوى الحق في الصحة نظراً لأنه من غير الواضح ما إذا كان "التمتع بأعلى مستوى" يجب أن يُنظر إليه في ضوء الظروف الوطنية لدولة ما أم في ضوء الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أنه على صعيد بعض القضايا الصحية (كورونا مثلاً) فإن أعلى مستوى يمكن التمتع به في ضوء الأوضاع الوطنية لبعض الدول لا يتماشى مع ما هو مقر به فيما يعد ضمن الحد الأدنى لمحتوى الحق في الصحة الذي يحق للأفراد التمتع في أية ظروف كالتطعيم.



لتوضيح وتفعيل النصوص الواردة قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2000، والتي تتولى رصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتماد تعليق عام بشأن الحق في الصحة. ويقضي التعليق العام بأن "الحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضاً على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النقية والصالحة للشرب ووسائل الإصحاح الملائمة وإمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة والمساكن الآمنة وظروف مهنية وبيئية صحية وتوفير وسائل التنقيف الصحي والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

ب- التمييز في الحصول على اللقاح

يعاني سكان الدول النامية من درجات مختلفة من الأمراض التي من الممكن تجنب الإصابة بها أو من الممكن العلاج منها في الدول المتقدمة وهو ما يعود جزئياً إلى أن العديد من حكوماتها التي لا تستطيع ضمان مستوى مناسب من الرعاية الصحية وأوضاع معيشية مناسبة لكافة مواطنيها.

وجدير بالذكر أن الرعاية الصحية الأولية - كبنود من بنود الحق في الصحة- يشتمل حق الفرد في الحصول على الحقوق الآتية: التغذية الجيدة- التوعية الصحية- ماء نظيف وصحي- الحصول على الأدوية الأساسية- إجراء العمليات الجراحية- والحصول على التطعيم والتلقيح. وبالتالي فإن عملية توزيع اللقاح يجب أن تراعي عدداً من المبادئ الأساسية لضمان التوزيع العادل للقاحات في العالم: أن يكون اللقاح متاحاً بشكل مجاني لجميع شعوب العالم، وأن تكون للطواقم الطبية وللمجموعات الأكثر عرضة لمضاعفات الفيروس (مثل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والأمراض المناعية وأمراض القلب والرئة وأمراض الكلى والكبد المزمنة وغيرها من الحالات الطبية) الأولوية بشكل مطلق، مع التركيز على إنصاف الفئات الأضعف في كل دولة، وألا يكون هناك تمييز بين المواطنين في الوصول للقاح على أساس القدرة المالية أو على أساس النفوذ.

لذلك يجب أن يكون حق العلاج و توفر اللقاح مكفولاً للجميع حيث أن بقاء شعوب دون تلقي اللقاح قد يؤدي إلى تكون بؤر وبائية قد تعيد الجائحة إلى مربع صفر، وتفسد الجهود الضخمة التي بذلت، وبالتالي من الحكمة منع الاحتكار للقاح المضاد. ويعد احتكار اللقاحات انتهاكاً واضحاً لحقوق الانسان حيث أشار قرار مجلس حقوق الإنسان إلى حق كل إنسان في التمتع بأحسن مستوى من الصحة البدنية و العقلية و يتم ذلك بأكثر من طريقة من أهمها "الحصول على أدوية مأمونة وفعالة و ميسورة التكلفة وذات نوعية جيدة، ولا سيما الأدوية الأساسية والقاحات وغيرها من المنتجات الطبية، وإلى مرافق وخدمات الرعاية الصحية، لا يزال هدفاً بعيد المنال ولا سيما، في حالات كثيرة، لمن يعيشون في حالة فقر.

إذ يشير إلى أن الحصول على الأدوية هو أحد العناصر الأساسية للتوصل تدريجياً إلى الأعمال الكامل لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وأنه من مسؤولية الدول أن تضمن حصول الجميع، دون تمييز، على أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، لا سيما الأدوية الأساسية، وإذ يسلم بضرورة سعي الدول، بالتعاون مع المنظمات الدولية واجتمعت المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى هتينة الأوضاع المواتية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لضمان الأعمال التام والفعلي لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.



وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية، ذكرت أن من أصل 5.76 مليار جرعة أعطيت في شتى أنحاء العالم ذهبت نسبة ضئيلة قدرها 0.3% إلى دول منخفضة الدخل وما يزيد على نسبة 79% إلى دول ذات دخل متوسط – أعلى ودخل مرتفع.. كما أن شركات أسترازينيكا AstraZeneca، وبيونتيك BioNTech، وجونسون أند جونسون Johnson&Johnson، وموديرنا Moderna، ونوفافاكس Novavax، وفايزر Pfizer رفضت المشاركة في مبادرات لزيادة الكميات العالمية من اللقاحات.

وقالت أنياس كالامار الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إن "تلقيح الأشخاص في جميع أنحاء العالم هو سبيلنا الوحيد للخروج من هذه الأزمة. وكان يجب أن تكون هذه مناسبة لُحبي فيها هذه الشركات – التي ابتكرت اللقاحات بسرعة قياسية – تحية الأبطال. ولكن بدلاً من ذلك فإن تعمد شركات الأدوية الكبرى منع نقل المعرفة والمناورات والصفقات التي قامت بها لمصلحة الدول الثرية – وهذا أمر يعيبها ويسبب حزناً جماعياً لنا – قد أسفر عن شح في اللقاحات متوقع ومدمر تماماً لعدد كبير جداً من الدول الأخرى."

"وهو يوقع أجزاءً من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا في أتون أزمات متجددة دافعاً أنظمتها الصحية المنهكة إلى شفير الهاوية ومتسبباً بعشرات الآلاف من الوفيات الأسبوعية التي يمكن منع حدوثها. وفي العديد من الدول ذات الدخل المنخفض لم يحصل حتى العاملين الصحيين والأشخاص المعرضين للخطر على اللقاح."

ثانياً: التسابق لإنتاج اللقاح المضاد لفيروس كورونا :

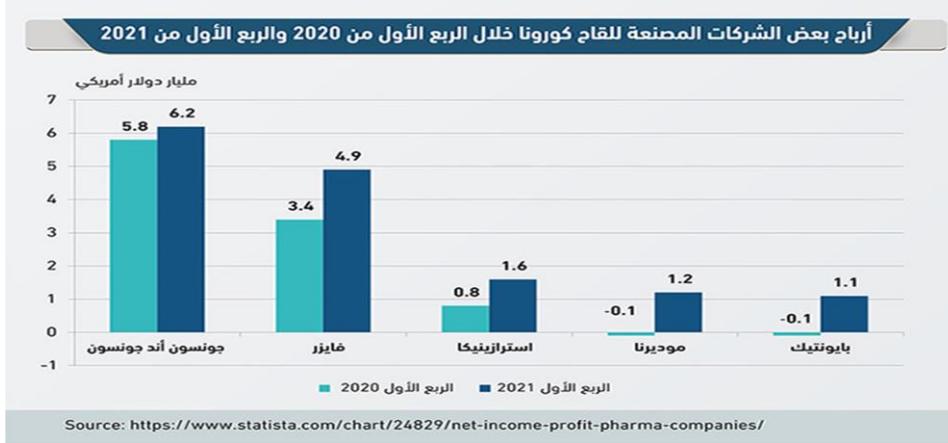
أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى تسابق شركات الأدوية لتصنيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا، ليس فقط من أجل الحد من انتشار الفيروس و لكن أيضاً من أجل تحقيق أرباح مالية حيث تحولت صناعة اللقاحات فيما بعد إلى صناعة تجارية تهدف من خلالها الشركات إلى تحقيق أكبر أرباح مالية ممكنة. منذ الإعلان عن جائحة كورونا، وجدت الشركات المصنعة للقاحات نفسها أمام خيارين، الأول عدم الدخول في سباق تطوير اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 بسبب التكاليف المالية الضخمة المطلوبة، بالإضافة إلى السمعة التي ستلحق بهم حتماً إذا فشلت محاولاتهم في توفير اللقاح. أما الثاني فيتمثل في الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات وتحمل المخاطر المالية الضخمة لإنتاج اللقاح، والتركيز على الأرباح المتوقعة في حالة الوصول إلى لقاح. وتسابق عدد من الشركات لتطوير أول لقاح لكوفيد-19 بتمويل حكومي ضخم، في محاولة لإظهار النفوذ والقوة والثقة بالتقدم التكنولوجي لهذه الدول. ونتيجة لذلك حققت الشركات الخاصة التي طورت اللقاح أرباحاً هائلة تُقدر بمليارات الدولارات.

أ- الشركات الكبرى المنتجة للقاح

في ضوء الأرباح الضخمة التي حققتها شركات مثل فايزر وموديرنا، تصاعد الجدل حول ما إذا كان من الصواب لهذه الشركات أن تستفيد بشكل هائل من "الجائحة"، وتحقق هذه المكاسب، خاصة في ضوء التزام المنافسين، مثل جونسون أند جونسون وأسترازينيكا، ببيع لقاحاتهم على أساس غير ربحي.



هناك عدد قليل من الشركات التي تنتج اللقاحات وعدد قليل نسبياً من مشتري اللقاحات. فعلى سبيل المثال، استحوذت أربع شركات على 90% من عائدات اللقاحات العالمية في عام 2019، غير أن هذا الوضع اختلف قليلاً أثناء جائحة كورونا.



شكل (1) يوضح أرباح الخمس شركات الكبرى المنتجة للقاح في الربعين الأولين من عامي 2020 و2021

1- استرازينيكا AstraZeneca :

تعد الشركة الأبرز في إنتاج اللقاح المضاد لفيروس كورونا، و قد كشفت النتائج الأولية للقاح المضاد لفيروس كورونا الذي تطوره جامعة أكسفورد مع أسترازينيكا أنه ساعد على تطوير قدرة أكثر من ألف شخص خضعوا للتجربة على تطوير أجسام وخلايا دم بيضاء بإمكانها محاربة فيروس كورونا داخل الجسم. وأعلنت جامعة أكسفورد أن الجرعة الثانية من لقاح كورونا أظهرت رد فعل مناعياً عند المشاركين، مؤكدة أن لقاح كورونا أظهر مستويات سلامة مقبولة.

2-فايزر الأمريكية Pfizer :

شركة الثانية هي فايزر الأميركية، والتي تعمل مع شركة "بيو أند تيك" لإنتاج لقاح كورونا. و قد أعلنت شركة فايزر ان اللقاح آمن و يؤدي لاستجابة مناعية عند المرضى.

3-شركة مودرنا Moderna:

أما الشركة الثالثة فهي مودرنا والتي قالت مؤخراً إن اللقاح التجريبي لعلاج كوفيد-19، الذي أنتجته الشركة، أظهر أنه آمن وأثار استجابات مناعية في الجسم لدى جميع المتطوعين الأصحاء البالغ عددهم 45 في مرحلة مبكرة من الدراسة التي لا تزال مستمرة.

ولم يعان أي متطوع في الدراسة من آثار جانبية خطيرة، ولكن ما يزيد على نصفهم شكوا من آثار خفيفة أو معتدلة مثل التعب والصداع والقشعريرة وآلام العضلات أو الألم في موقع الحقن، وذكر الفريق في دورية نيو إنجلاند جورنال أوف ميديسن أنه من المرجح حدوث مثل هذه الأعراض بعد الجرعة الثانية ومع الأشخاص الذين حصلوا على أعلى جرعة.

4-جونسون اند جونسون Johnson & Johnson:



أما الشركة الرابعة فهي جونسون آند جونسون، حيث أعلنت شركة إيمرجينت "Emergent"، أنها وقعت عقداً مدته 5 سنوات لإنتاج مادة الدواء المستخدمة في مرشح لقاح شركة "جونسون آند جونسون"، لفيروس كورونا ليضاف إلى سلسلة من الصفقات المحتملة، لوضعه في قلب إنتاج اللقاحات العالمي في المستقبل.

ودخلت شركة "جونسون آند جونسون"، في شراكة مع حكومة الولايات المتحدة بشأن استثمار بقيمة مليار دولار، لإنتاج أكثر من مليار جرعة من لقاحها، والذي من المقرر أن يدخل في اختبارات بشرية في النصف الثاني من شهر يوليو 2020.

و كشفت وكالة "رويترز"، أن الجيش الصيني تلقى الضوء الأخضر، والموافقة، لاستخدام مرشح لقاح فيروس كورونا "كوفيد 19"، الذي طورته وحدة أبحاثه، وشركة كانسينو بيولوجيكس "CanSino Biologics"، بعد أن أثبتت التجارب السريرية أنها آمنة وفعالة إلى حد ما.

وأشارت الوكالة إلى أن لقاح "Ad5-nCoV"، هو واحد من 8 مرشحين لقاح تم تطويرهم من قبل الشركات الصينية، ووافق الباحثون على نقلهم إلى التجارب البشرية على أمراض الجهاز التنفسي التي يسببها الفيروس التاجي الجديد، كما حصلت الشركة أيضاً على الموافقة على إجراء اختبارات بشرية في كندا.

قد أدى وجود تلك الشركات التي قد تكون هادفة للربح من وراء تصنيع لقاحات فيروس كورونا إلى وجود نوع من أنواع احتكار تصنيع اللقاح مما يؤدي إلى التوزيع غير العادل للقاح بين الدول المتقدمة والنامية.

ب- احتكار/هيمنة الشركات علي تصنيع اللقاحات :

"لا يجوز أن تكون اللقاحات حكراً على الأغنياء. ولا يجوز أن تتحول إلى تجارة ربحية. يجب أن تكون كل الأدوية في متناول البشرية جمعاء ومجانية لجميع الناس. لا يجوز أن يكون الطب عملاً تجارياً، ففي ذلك معاداة للإنسانية. لا بد من تنظيم المعرفة الطبية على غرار مكتبة لا مؤسسة تجارية". حركة ساكني الأحياء الفقيرة.

أدى انتشار فيروس كورونا و تحوله إلى جائحة عالمية إلى احتكار توزيع اللقاح ضمن منظومة الدول المصنعة للقاح، خصوصاً دول الإتحاد الأوروبي حيث ظهرت دعوات بل وقرارات تدعو إلى منع خروج اللقاحات خارج دول الإتحاد قبل الاكتفاء الداخلي، وإتمام عملية التلقيح داخل الإتحاد، في مقابل ظهور أصوات قليلة ومبادرات محدودة تطالب بتعليق العمل باتفاقيات الملكية الفكرية المتعلقة بإنتاج اللقاح، وتطالب بتبادل التكنولوجيا المتعلقة بتصنيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا الذي لم يوقفه أية حدود بشرية و انتشر في العالم كله و أصاب الضرر الشعوب المختلفة.

ويشير إعلان الدوحة الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة أن الاتفاق لا يمنع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وينبغي ألا يمنعها، من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة، وأنه بينما يكرر الإعلان التأكيد على الالتزام بالاتفاق، فإنه يؤكد أنه يمكن، بل ينبغي، تفسير الاتفاق وتنفيذه بطريقة تدعم حقوق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، ولا سيما في تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية؛ ويُسلم كذلك، في هذا الصدد، بحق أعضاء منظمة التجارة العالمية في أن تستخدم بالكامل أحكام الاتفاق المذكور أعلاه التي تتيح المرونة لهذا الغرض."



وفي ذلك السياق حاولت منظمة التجارة العالمية إيجاد حل لتحقيق التوزيع العادل للقاحات فيروس كورونا ومن ضمن تلك المحاولات ما أطلقت عليه "الطريق الثالث"، خصوصاً بعد تصريحات تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، التي جدد فيها الدعوة لمصنعي اللقاحات لتبادل المعرفة من خلال تبادل التكنولوجيا المتعلقة بـ"كورونا (TAP - C)"، وهي آلية لتبادل المعرفة والبيانات حول اللقاح.

وتأتي أزمة احتكار تصنيع لقاح كورونا بسبب تمسك الشركات و الدول المصنعة للقاح بحقوق الملكية وبراءة الاختراع وعدم رغبتها في مشاركة تلك المعلومات مع باقي الدول أو إعطائهم الحق في تصنيع اللقاح. و من أجل حل أزمة احتكار تصنيع اللقاح حيث اقترحت كل من الهند و جنوب أفريقيا في أكتوبر 2020 رفع هذه العقبة، بحيث "لا تكون الملكية الفكرية بمثابة حاجز أمام الوصول في الوقت المناسب إلى المنتجات الطبية التي يُمكن أن تسهم في مكافحة الوباء." ومع أنه لم تكن قد تمت الموافقة على أي من لقاحات كوفيد - 19 في ذلك الوقت، إلا أن تلك الدول أعربت مُسبقاً عن مخاوفها بشأن تلبية الطلب.

تدعم أكثر من 115 دولة رسمياً اقتراح رفع الملكية الفكرية، جنباً إلى جنب مع كبار المدافعين عن الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية مثل أطباء بلا حدود رابط خارجي الذين يقومون بشن حملات من أجل التعامل مع لقاحات كوفيد - 19 على أنها سلع عالمية عامة لا تخضع لسيطرة أي شركة أو دولة بعينها.

ويزيد من حدة أزمة لقاحات كورونا تعسف الدول المصنعة للتطعيم ضد الدول الأخرى المنافسة التي تعمل على تصنيع لقاح مختلف. فعلي سبيل المثال : الصين مثلاً أصدرت قرارات صارمة بأنها لن تسمح بمنح تأشيرات دخول إلا للذين تلقوا اللقاح الصيني، في ظل عدم الاعتراف به في الاتحاد الأوروبي، وكذلك اللقاح الروسي، رغم ثبوت فاعلية واضحة، مما يجعل الأمر مجرد خلافات سياسية تدخلت في البرامج العلمية.

ويؤثر احتكار تصنيع لقاح كورونا علي وصول اللقاح للدول النامية ذات الدخل المتوسط والفقيرة. ونجد ان العديد من الدول الأفريقية لم تستطع تلقيح 10% من سكانها علي الأقل بسبب عدم توافر جرعات كافية لتلك الدول بسبب امتناع الدول المصنعة للتطعيم عن تصديره إلا في حالة الإنتهاء من عملية تطعيم مواطنيها بالكامل.

ج- مرفق كوفاكس:

منذ الإعلان عن توفر اللقاحات قامت الدول الغنية بالاستحواذ على كميات كبيرة منها (أكثر من احتياجاتها الأساسية)، تاركة الدول الفقيرة والنامية لمواجهة الندرة الشديدة والتكلفة المرتفعة في الحصول على اللقاحات، وهو ما عُرف بظاهرة "قومية اللقاحات". فقد حصل نحو 22,6% من سكان العالم على الأقل على جرعة واحدة من لقاح كوفيد-19، في المقابل حصل نحو 0,9% من سكان الدول ذات الدخل المنخفض على الأقل على جرعة واحدة. وذلك بالإضافة إلى ما تعانيه الدول الفقيرة والنامية من تحديات في حال توفر اللقاح، ومن أهم هذه التحديات: عدم وجود معايير مناسبة لعمليات التخزين والنقل، وعدم كفاءة الخدمة الطبية إذ تعاني الدول الفقيرة من نقص أعداد مقدمي خدمات التطعيم المدربين، فضلاً عن المتابعة الدقيقة لجرعات التطعيم فيما يخص اللقاحات التي تتطلب أكثر من جرعة.



ومن أجل ضمان الوصول العادل للقاحات ومساعدة الدول النامية والفقيرة في الحصول عليها، قامت نحو 190 دولة بالانضمام إلى "مرفق كوفاكس"، وهو عبارة عن إطار عالمي رائد للتعاون يهدف إلى تسريع استحداث اختبارات كوفيد-19 وعلاجاته ولقاحاته وإنتاجها وإتاحتها بشكل منصف لكل دول العالم. ويشترك في قيادة "مرفق كوفاكس" كل من التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع (جافي)، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، ومنظمة الصحة العالمية.

أدى رفض شركات الأدوية الكبرى، الموجودة بالدول الأوروبية، لمشاركة حقوق تصنيع اللقاح بدول العالم الثالث أو ما يسمى بدول الجنوب العالمي التي تسمى أيضاً بالدول الفقيرة ومتوسطة الدخل إلى تأخر وصول جرعات كافية من اللقاح إلى تلك الدول وعجزها عن تحقيق الهدف الذي وضعه مرفق كوفاكس وهو تلقيح 10% من السكان في كل دولة، حيث اضطر مرفق كوفاكس إلى تأجيل الموعد النهائي لتحقيق هذا الهدف إلى بداية عام 2022 نظراً لفشل معظم الدول الأفريقية الفقيرة في تحقيقه.

ويرجع تمسك شركات الأدوية باحتكارها للقاح و عدم رغبتها في مشاركة حقوق الملكية إلى إيمانها ان ذلك قد يضعف من جودة الإنتاج ويؤثر عليها، والوقت المستغرق للوصول الشركات الجديدة التي يجري التعاون معها إلى سرعة الإنتاج المطلوبة. وتري شركات الأدوية أن حل تلك الأزمة يكمن في زيادة حجم إنتاجها ودعت هذه الشركات الدول الغنية إلى زيادة تبرعاتها من اللقاح للدول الفقيرة. ولكن يري البعض أن السبب الحقيقي وراء تمسك تلك الشركات باحتكار تصنيع اللقاح إلى عدم رغبتها في التخلي عن سيطرتها علي براءات الاختراع والتقنيات حتي إن كان ذلك علي حساب حياة الملايين.

وسيؤدي عدم الإنصاف في توزيع اللقاحات إلى ضرر اقتصادي كبير من شأنه أن يعرض التقدم الاقتصادي المحرز على مدى عقود من الزمن للخطر لجميع دول العالم المتقدم والنامي. في المقابل يؤدي التوزيع المنصف للقاحات كوفيد-19 إلى تحقيق فوائد اقتصادية لا تقل عن 153 مليار دولار أمريكي في الفترة 2020-2021، ونحو 466 مليار دولار بحلول عام 2025 في 10 من الاقتصادات الرئيسية في العالم.



شكل (2) يوضح الفجوة في معدلات التحصين ضد الجائحة بين شعوب الدول الغنية والمتوسطة والفقيرة



ثالثاً: تأثير احتكار تصنيع لقاحات كورونا علي معدلات التطعيم حول العالم:

أدى احتكار الشركات لتصنيع التطعيم ورغبتهم في عدم الإفصاح عن كيفية تصنيعه أو عن المعلومات المرتبطة بتلك العملية التي تتطلب المزيد من الجهد والموارد المالية و البشرية، إلي تحول اللقاح إلي سلعة تجارية تتوقف أسعارها علي إمكانية العرض والطلب حيث تسعى الشركات والدول المُصنعة للتطعيم للإستفادة من الجائحة العالمية وتحقيق المكاسب الإقتصادية المختلفة علي حساب صحة ملايين البشر في دول العالم المختلفة.

قد نجد أن هناك جانب سياسي يرتبط بتوزيع اللقاح حيث وجود خلافات بين بعض الشركات المُصنعة للقاح وبعض المنظمات العالمية مثل الخلاف الذي نشب بين الشركة البريطانية -السويدية "أسترازينيكا" والإتحاد الأوروبي الذي اتهم الشركة بعدم وفائها والتزامها بتسليم الجرعات المطلوبة في المواعيد المحددة. وتصاعدت حدة الاختلاف بين الطرفين، لأن باسكال سوريوت الرئيس التنفيذي لشركة "أسترازينيكا" لم يرغب في إعطاء أي التزامات محددة.

فيما يواصل الاتحاد الأوروبي إصراره على إمداده بالكميات المتفق عليها من اللقاح، حتى لو أدى ذلك إلى تصدير كميات أقل من اللقاح إلى بريطانيا أو عملاء آخرين، وحث الاتحاد الشركة على تزويده بالمزيد من جرعات اللقاح، بعدما أثارت أسترازينيكا غضب التكتل بقولها إنها لا تستطيع تقديم سوى جزء بسيط من الجرعات التي وعدت بها في الربع الأول من العام الحالي. وهي تلقي باللوم على المصانع الأوروبية بشأن مشاكل الإنتاج، لكن الاتحاد الأوروبي يقول إن الجرعات المصنوعة في أماكن أخرى يجب أن تعوض النقص.

وتهدد مفوضية الاتحاد الأوروبي الآن بشكل غير مباشر بوضع ضوابط لتصدير اللقاحات من خلال ما يطلق عليه بـ"سجل الشفافية"، حيث يجب على شركات الأدوية تسجيل صادرات اللقاحات المنتجة في الاتحاد الأوروبي، ما قد يؤدي إلى وقوع توترات سياسية مع عملاء آخرين على غرار: بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومع وجود أزمة البطئ في تلقي اللقاح في دول الإتحاد الأوروبي نجد في الجزء الآخر من الكرة الأرضية تعثر الدول الأفريقية في تحقيق حتي أقل المعدلات المطلوب تحقيقها بنهاية عام 2021.

حيث فشلت أكثر من 50 دولة في تحقيق الهدف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية في تلقيح 10% من سكانها بشكل كامل ضد فيروس كورونا بحلول نهاية سبتمبر الماضي ومعظم الدول التي اخفقت في الوصول الى هذا الهدف. في أفريقيا فقط 15 دولة من أصل 54 دولة حققت الهدف المرجو، ونصف دول القارة قامت بتلقيح أقل من 2% من سكانها حيث بلغت نسبة الذين حصلوا على اللقاح الكامل 4.4 % فقط في القارة الأفريقية حسب منظمة الصحة العالمية.

إن الغالبية العظمى من الدول تصنف في خانة الدول الفقيرة وتعاني من مصاعب في الحصول على اللقاح وبنية قطاع الصحة فيها هشة كما يعاني بعضها من صراعات أو اضطرابات مثل اليمن وسوريا والعراق وأفغانستان وميانمار، بينما لحق ببعضها دمار واسع نتيجة كوارث طبيعية مثل هايتي مما يجعل مهمة تنفيذ برامج تلقيح في غاية الصعوبة.



الخاتمة

يؤثر احتكار شركات الأدوية لتصنيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا علي نسبة وصول تلك اللقاحات للدول متوسطة ومنخفضة الدخل مثل معظم الدول الأفريقية التي لم تتمكن من تحقيق الهدف الذي وضعه مرفق كوفاكس وهو توفير اللقاح لـ10% من المواطنين في كل دولة.

إذا نجد أنه كما يؤثر احتكار تصنيع اللقاح والتمسك بحقوق الملكية الفكرية لتصنيعه علي معدلات التلقيح حول العالم وخاصة في الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل، كما تؤثر تلك الشركات في عملية اتخاذ القرار في المنظمات العالمية. وتعد الصحة حق و ليست سلعة حيث يجب العمل علي انهاء احتكار تلك الشركات لتصنيع اللقاح حيث تؤثر تلك الشركات في عملية اتخاذ القرار بسبب ضعف دور الهيئات الحكومية وأيضًا بسبب الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرض ترك المساحة لتلك الشركات وتحقيق ارباحها حتى أصبحت الشركات جزءًا من الجائحة العالمية وسببًا فيها.